سورة الحج

قال تعالى: ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُم بِسُكَارَىٰ﴾ [الحج: ٢].

القراءات: «سكارى-بسكارى» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر بفتح السين وإسكان الكاف وحذف الألف، وقرأ الباقون بضم السين وفتح الكاف وإثبات الألف.

التوجيه: قال القرطبي: قرئ «سَكْرى» بغير ألف، وقرئ «سُكارى»، وهما لغتان لجمع سكران، مثلُ كَسْلى وكُسالى.

﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحج: ٥].

القراءات: «وربت» قرأ أبو جعفر «ورأبت» بهمزة مفتوحة بعد الباء بمعنى «ارتفعت»، وقرأ الباقون «وربت» بحذف الهمزة.

المعنى والتوجيه: قال القرطبي: «وربت»، أي: ارتفعت وزادت وقيل: انتفخت، والمعنى واحد وأصله الزيادة. ربا الشيء يربو ربوًا، أي: زاد ومنه الربا والرّبوة، وقرأ يزيد بن القعقاع وخالد بن الياس (ورأبت)، أي ارتفعت حتي صارت بمنزلة الربيئة وهو الذي يحفظ القوم على شيء مشرف، فهو رابئ وربيئة على المبالغة.

قال تعالى: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحج: ٩]

القراءات: «ليضل» قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس بفتح الياء، والباقون بضمها.

التوجيه: قال الرازي: قرئ بضم الياء وقرئ بفتحها، فأما القراءة بضم الياء فللدلالة على أنّ هذا المجادل فعل الجدال وأظهر التكبر لكي يتبعه غيره، فيضله عن طريق الحق، فجمع بين الضلال والكفر وإضلال الغير. وأما القراءة بفتح الياء فالمعنى أنّه لمّا أدى جداله إلى الضلال جُعل كأنه غرضه.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥]

القراءات: «ثمّ ليقطع» قرأ ورش وأبو عمرو وابن عامر ورويس بكسر اللام وصلًا وبدءًا لأن لام الأمر الأصل فيها الكسر، وقرأ الباقون بإسكانها وصلًا للتخفيف وكسرها بدءًا.

المعنى: قال الرازي: اختلف في السبب على قولين: أحدهما: أنه الحبل وهؤلاء اختلفوا في السماء فمنهم من قال: هو سماء البيت، ومنهم من قال هو السماء في الحقيقة، فقالوا المعنى: من كان يظن أن لن ينصره الله، ثمّ يغيظه أنه لا يظفر بمطلوبه، فليستقص وسعه في إزالة ما يغيظه، بأن يفعل ما يفعل مَنْ بلغ مِنْ الغيظ كل مبلغ حتى مدَّ حبلًا إلى السماء من بيته، فاختنق، فلينظر أنه إن فعل ذلك هل يذهب نصر الله الذي يغيظه.

وعلى هذا القول اختلفوا في القطع، فقال بعضهم: سمّى الاختناق قطعًا؛ لأن المختنق يقطع نفسه بحبس مجاريه، وسمّى فعله كيدًا لأنه وضعه في موضع الكيد حيث لم يقدر على غيره، أو على سبيل الاستهزاء إلا أنه لم يكد به محسوده وإنما كاد به نفسه. والمراد ليس في يده إلا ما ليس بمُذهِبٍ لما يغيظ، وهذا قول الكلبي ومقاتل، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: يشد الحبل في عنقه وفي سقف البيت، ثم ليقطع الحبل حتى يختنق ويهلك؛ هذا كله إذا حملنا السماء على سقف البيت وهو قول كثير من المفسرين.

وقال آخرون: المراد منه نفس السماء؛ فإنه يمكن حمل الكلام على نفس السماء فهو أولى من حمله على سماء البيت؛ لأن ذلك لا يفهم منه إلا مقيدًا، ولأن الغرض ليس الأمر بأن يفعل ذلك، بل الغرض أن يكون ذلك صارفًا له عن الغيظ إلى طاعة الله تعالى. وإذا كان كذلك، فكلما كان المذكور أبعد من الإمكان كان أولى بأن يكون هو المراد، ومعلوم أنّ

مدّ الحبل إلى سماء الدنيا والاختناق به أبعد في الإمكان من مده إلى سقف البيت؛ لأن ذلك ممكن. أمّا الذين قالوا السبب ليس هو الحبل فقد ذكروا وجهين:

الأول- كأنّه قال، فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع بذلك السبب المسافة ثمّ لينظر، فإنّه يعلم أنّ مع تحمل المشقة فيما ظنه خاسر الصفقة، كأنه لم يفعل شيئًا وهو قول أبي مسلم.

الثاني- كأنه قال، فليطلب سببًا يصل به إلى السماء؛ فليقطع نصر الله لنبيه ولينظر هل يتهيأ له الوصول إلى السماء بحيلة، وهل يتهيأ له أن يقطع بذلك نصر الله عن رسوله، فإذا كان ذلك ممتنعًا كان غيظه عديم الفائدة. واعلم أنّ المقصد على كل هذه الوجوه معلوم، فإنه زجر للكفار عن الغيظ فيما لا فائدة فيه، وهو في معنى قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، مبينًا بذلك أنه لا حيلة له في الآيات التي اقترحوها.

قال الشنقيطي: في هذه الاية أوجه من التفسير معروفة عند العلماء، وبعضها يشهد لمعناه قرءان:

الأول- أنّ المعنى: مَنْ كان مِنْ الكفرة الحسدة له ﷺ «**يظن أن لن ينصره الله**»، أي: أن لن ينصر الله نبيه محمدًا ﷺ ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾ [الحج: ١٥]، أي بحبل إلى السماء أي: سماء بيته، والمراد به: السقف؛ لأن العرب تسمي كل ما علاك سماء كما قال:

وقد يُسمّى سماء كل مرتفع ... وإنما الفضل حيث الشمس والقمر

كما أوضحناه في سورة «الحجر» والمعنى: فليعقد رأس الحبل في خشبة السقف ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ [الحج: ١٥]، أي: ليختنق بالحبل، فيشده في عنقه، ويتدلى مع الحبل المعلّق في السقف حتى يموت، وإنما أطلق القطع على الاختناق؛ لأن الاختناق يقطع النفس

بسبب حبس مجاريه، ولذا قيل للبهر وهو تتابع النفس: قطع، فلينظر إذا اختنق ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ﴾، أي: هل يذهب فعله ذلك ما يغيظه من نصر الله نبيه ﷺ في الدنيا والآخرة، والمعنى: لا يُذْهِب ذلك الذي فعله ذلك الكافر الحاسد ما يغيظه ويغضبه من نصر الله لنبيه محمد ﷺ . **قال الزمخشري**: وسمَّى فعله كيدًا، لأنه وضعه موضع الكيد، حيث لم يقدر على غيره أو على سبيل الاستهزاء؛ لأنه لم يكد به محسوده، إنما كاد به نفسه، والمراد: ليس في يده إلاّ ما ليس بمذهب لما يغيظه اهـ منه، وحاصل هذا القول: أن الله يقول لحاسديه ﷺ ، الذين يتربصون به الدوائر، ويظنّون أنّ ربّه لن ينصره: موتوا بغيظكم، فهو ناصره لا محالة على رغم أنوفكم، وممن قال بهذا القول: مجاهد، وقتادة، وعكرمة، وعطاء، وأبو الجوزاء، وغيرهم، كما نقله عنهم ابن كثير، وهو أظهرها عندي، ومما يشهد لهذا المعنى من القرآن قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩].

والوجه الثاني- أنّ المعنى: من كان يظن أن لن ينصر الله نبيّه محمدًا ﷺ في الدنيا والآخرة، والحال أنّ النصر يأتيه ﷺ من السماء، فليمدد بسبب إلى السماء فيرتقي بذلك السبب حتى يصعد إلى السماء، فيقطع نزول الوحي من السماء، فيمنع النصر عنه ﷺ ، والمعنى: أنه وإن غاظه نصر الله لنبيّه، فليس له حيلة، ولا قدرة على منع النصر، لأنه لا يستطيع الارتقاء إلى السماء ومنع نزول النصر منها عليه ﷺ ، وعلى هذا القول: فصيغة الأمر: في قوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ﴾ [الحج: ١٥] وقوله: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ للتعجيز ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ ذلك الحاسد العاجز عن قطع النصر عنه ﷺ ، هل يُذهِب كيده إذا بلغ غاية جهده في كيد النبي ﷺ ما يغيظه من نصر الله لنبيه ﷺ والمعنى: أنه إن عمل كل ما في وسعه، من كيد النبي ﷺ ؛ ليمنع عنه نصر الله، فإنه لا يقدر على ذلك، ولا يذهب كيده ما يغيظه من نصر الله لنبيه ﷺ ومما يشهد لهذا القول من القرآن قوله تعالى:

﴿ أَمْ لَهُمْ مُّلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۖ فَلْيَرْتَقُوا۟ فِى ٱلْأَسْبَٰبِ ﴿١٠﴾ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ [ص: ١٠ - ١١]، وقد أوضحنا معنى هذه الآية في سورة «الحجر» ولبعض أهل العلم قول ثالث في معنى الآية الكريمة: وهو أن الضمير في (لَنْ يَنْصُرَهُ) عائد إلى من في قوله تعالى ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ﴾ [الحج: ١٥]، وأنّ النصر هنا بمعنى الرزق، وأنّ المعنى: من كان يظنّ أن لن ينصره الله، أي: لن يرزقه، فليختنق، وليقتل نفسه، إذ لا خير في حياة ليس فيها رزق الله وعونه، أو فليختنق، وليمت غيظًا وغمًّا، فإنّ ذلك لا يغيّر شيئًا مما قضاه الله وقدره، والذين قالوا هذا القول، قالوا: إنّ العرب تسمّي الرزق نصرًا، **وعن أبي عبيدة قال:** وقف علينا سائل من بني بكر، فقال: من ينصرني نصره الله، يعني: من يعطيني أعطاه الله، قالوا: ومن ذلك قول العرب: أرض منصورة، أي ممطورة، ومنه قول رجل من بني فقعس:

وإنك لا تعطي امرأً فوق حقِّه ... ولا تملك الشّق الذي الغيث ناصره

أي: معطيه. قال مقيّده -عفا الله عنه وغفر له-: وهذا القول الأخير ظاهر السقوط، كما ترى والذين قالوا: إن الضمير في قوله: ﴿أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ﴾ راجع إلى الدين، أو الكتاب، لا يخالف قولهم قول من قال: إن الضمير للنبيّ ﷺ لأن نصر الدين، والكتاب هو نصره ﷺ، كما لا يخفى، ونصر الله له ﷺ في الدنيا، بإعلائه كلمته، وقهره أعداءه، وإظهار دينه، وفي الآخرة بإعلاء درجته، والانتقام ممن كذبه، ونحو ذلك كما قال تعالى ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ [غافر: ٥١]

فإن قيل: قررتم أن الضمير في ينصره، عائد إليه ﷺ وهو لم يجرِ له ذكر، فكيف قرّرتم رجوع الضمير إلى غير مذكور. فالجواب: هو ما قاله غير واحد: من أنه ﷺ، وإن لم يجر له ذكر، فالكلام دالٌّ عليه لأن الإيمان في قوله في الآية التي قبلها تليها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [الحج: ١٤]، هو الإيمان بالله

وبمحمد ﷺ، والانقلاب عن الدين المذكور في قوله: ﴿انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ [الحج: ١١]، انقلاب عمّا جاء به محمد ﷺ وقوله تعالى في هذه الآية الكريمة: (ثُمَّ لْيَقْطَعْ) قرأه أبو عمرو، وابن عامر، وورش، عن نافع بكسر اللام على الأصل في لام الأمر، وقرأه الباقون بإسكان اللام تخفيفًا.

فائدة: قال ابن عاشور: قرئ «ثمّ ليقطع» بسكون اللام، وهو لام الأمر، فإذا كان في أول الكلمة كان مكسورًا، وإذا وقع بعد عاطف غير «ثمّ» كان ساكنًا مثل ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ﴾. فإذا وقع بعد «ثمّ» جاز فيه الوجهان.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ [الحج: ١٩]

القراءات: «هذآنِّ» قرأها ابن كثير مع المد اللازم، وقرأ الباقون «هذان».

التوجيه: قال ابن عاشور: قرئ بتشديد النون من «هذانّ» وبتخفيفها، وهما لغتان.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدْخِلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾ [الحج: ٢٣]

القراءات: «ولُؤْلُؤًا» قرأ نافع وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بنصب الهمزة الثانية، وقرأ الباقون بخفضها.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلف القراء في قراءة قوله «وَلُؤْلُؤًا»، فقرأته عامة أهل المدينة وبعض أهل الكوفة نصبًا مع التي في الملائكة، بمعنى: يحلّون فيها أساور من ذهب ولؤلؤا، عطفًا باللؤلؤ على موضع الأساور؛ لأن الأساور وإن كانت مخفوضة من أجل دخول (من) فيها. فإنّها بمعنى النصب، قالوا وهي تعد في خط المصحف بالألف، فذلك

دليل على صحة القراءة، بالنصب فيه. وقرأت ذلك عامة قراء العراق والمصريين «وَلُؤْلُؤٍ» خفضًا عطفًا على إعراب الأساور الظاهر.

واختلف الذين قرءوا ذلك كذلك في وجه إثبات الألف فيه، فكان أبو عمرو بن العلاء فيما ذكر لي عنه يقول: أُثبت فيه كما أثبت في قالوا، وكالوا، وكان الكسائي يقول: أثبتوها فيه للهمزة لأنّ الهمزة حرفٌ من الحروف، والقول في ذلك عندي أنهما قراءتان مشهورتان قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء، متفقتا المعنى صحيحتا المخرج، في العربية، فبأتيهما قرأ القارئ فمصيب.

فائدة: قال القرطبي: وقال الأنباري: من قرأ «ولؤلؤ» بالخفض وقف عليه ولم يقف على الذهب **وقال السجستاني:** من نصب (اللؤلؤ)، فالوقف الكافي (من ذهب)، لأنّ المعنى: ويحلون لؤلؤًا، **قال ابن الأنباري:** وليس كما قال لأنا إذا خفضنا (اللؤلؤ) نسقناه على لفظ الأساور، وإذا نصبناه نسقناه على تأويل الأساور، وكأنّا قلنا: يحلون فيها أساور ولؤلؤًا، فهو في النصب بمنزلته في الخفض، فلا معنى لقطعه من الأوّل.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]

القراءات: «سواء العاكف فيه» قرأ حفص بنصب الهمزة، وقرأ الباقون بالرفع.

التوجيه: قال الشنقيطي: قرأه عامة السبعة غير حفص عن عاصم: سواء، بضم الهمزة، وفي إعرابه على قراءة الجمهور هذه برفع سواء وجهان:

الأول- أن قوله العاكف: مبتدأ، والباد: معطوف عليه، وسواء خبر مقدم، وهو مصدر أطلق وأُريد به الوصف، فالمعنى: العاكف، والبادي سواء؛ أي: مستويان فيه، وهذا الإعراب أظهر الوجوه.

الثاني- أن سواء مبتدأ والعاكف فاعل سدّ مسدَّ الخبر، والظاهر أنّ مسوغ الابتداء بالنكرة التي هي سواء على هذا الوجه: هو عملها في المجرور الذي هو فيه، إذ المعنى: سواء فيه العاكف والبادي، وجملة المبتدأ وخبره في محل المفعول الثاني: لجعلنا، وقرأ حفص عن عاصم، سواء بالنصب، وهو المفعول الثاني: لجعلنا التي هي بمعنى صيّرنا. والعاكف فاعل سواء، أي: مستويًا فيه العاكف والبادي، ومن كلام العرب: مررت برجل سواءً هو والعدم، ومن قال: إنّ «جعل» في الآية تتعدى إلى مفعول واحد، قال: إنّ «سواءً» حال من الهاء في جعلناه، أي: وضعناه للناس في حال كونه سواءً العاكف فيه والبادي، كقوله: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩٦].

وقال ابن جرير: وأما قوله (سَوَاءٌ العاكِفُ فيه) فإن قرّاء الأمصار على رفع سواء بالعاكف، والعاكف به، وإعمال جعلناه في الهاء المتصله به واللام التي في قوله للناس، ثمّ استأنف الكلام بسواء؛ وكذلك تفعل العرب بسواء إذا جاءت بعد حرف قد تم الكلام به، فتقول مررت برجل سواءٌ عنده الخير والشر، وقد يجوز في ذلك الخفض، وانما يختار الرفع في ذلك لأن سواء في مذهب واحد عندهم، فكأنهم قالوا: مررت برجل واحد عنده الخير والشر، وأما من خفضه، فإنه يوجهه إلى معتدل عنده الخير والشر، ومن قال ذلك في سواء، فاستأنف به ورفع لم يقله في معتدل، لأنّ معتدل فعل مصرح، وسواء مصدر، فإخراجهم إياه إلى الفعل، كإخراجهم حسب في قولهم: مررت برجل حسبك من رجل إلى الفعل. وقد ذكرنا عن بعض القراء أنه قرأه «سواءً» نصبًا على إعمال جعلناه فيه، وذلك وإن كان له وجه في العربية، فقراءة لا أستجيز القراءة بها لإجماع الحجة من القراء على خلافه.

قلتُ: قراءة الجر غير متواترة، وقراءة النصب متواترة، فكيف لا نستجيز القراءة بها؟ وقد بين العلماء وجوه القراءتين كما نقلنا عن الشنقيطي، **وقال الألوسي:** ونصب (سواء) على أنه مفعول ثان لجعلنا، والأول الضمير الغائب المتصل و (العاكف) مرتفع به، لأنه بمعنى مستو، وإن كان في الأصل مصدرًا ومن كلامهم: مررت برجل سواءً هو

والعدم، واللام ظرفٌ لما عنده؟ وجُوِّز أن يكون (للناس) في موضع المفعول الثاني، أي: جعلناه مباحًا للناس، أو معبدًا لهم (وسواء) حالًا من الهاء، وكذا يكون حالًا إذا لم يعد الجعل إلى مفعولين. وقرأ الجمهور «سواءٌ» بالرفع على أنه خبر «والعاكفُ» مبتدأ وضُعِّف العكس لما فيه من الإخبار بالمعرفة عن النكرة، والجملة في موضع المفعول الثاني أو الحال، وجُوِّز أن تكون تفسيرية لـ «جعلناه للناس».

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]

القراءات: قرأ ورش، وأبو عمرو، وأبو جعفر، بإثبات الياء في «البادي» وصلًا، وابن كثير ويعقوب وصلًا ووقفًا، وقرأ الباقون بحذفها وصلًا ووقفًا «البادِ».

التوجيه: قال ابن عاشور: وكتب (والباد) في المصحف بدون ياء في آخره، وقرأ ابن كثير (والبادي) بإثبات الياء على القياس لأنه معرّف، والقياس إثبات ياء الاسم المنقوص إذا كان معرفًا باللام، ويحمل كتابته في المصحف بدون ياء عند أهل هذه القراءة أنّ الياء عوملت معاملة الحركات، وألفات أواسط الأسماء، فلم يكتبوها. وقرأه نافع بغير ياء في الوقف وأثبتها في الوصل، ومحمل كتابته على هذه القراءة بدون ياء أنه رُوعي فيه التخفيف في حالة الوقف، لأن شأن الرسم أن يراعى فيه حالة الوقف، وقرأه الباقون بدون ياء في الحالتين؛ الوصل والوقف، والوجه فيه قصر التخفيف ومثله كثير.

قلتُ: وجه القراءتين – والله أعلم – بيان استواء الناس سواءٌ – مَنْ بعدت أرضه عن المسجد الحرام بعدًا شديدًا، أو أقلّ من ذلك؛ فإنّ نقص المبنى قد يفيد نقص المعنى.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩]

القراءات: «ليقضوا» قرأ ورش، وقنبل وأبو عمرو، وابن عامر، ورويس، بكسر اللام وصلًا وبدءًا، لأنّ لام الأمر الأصل فيها الكسر، وقرأ الباقون بإسكانها وصلًا للتخفيف

وكسرها بدءًا. «وليوفوا» «وليطوفوا» قرأ ابن ذكوان بكسر اللام فيهما وصلًا وبدءًا، والباقون بإسكانها وصلًا وكسرها بدءًا، وقرأ شعبة «وليوفوا» بفتح الواو وتشديد الفاء، والباقون بسكون الواو وتخفيف الفاء.

قال ابن جرير: واختلف القراء في قراءة هذه الحروف، فقرأ ذلك عامة قراء الكوفة (ثمّ ليقضوا تفثهم ولْيوفوا نذورهم ولْيطوفوا) بتسكين اللام في كل ذلك طلبًا للتخفيف، كما فعلوا في هو إذا كانت قبلها واو، فقالوا (وهْو عليم بذات الصدور)، فسكنوا الهاء، وكذلك يفعلون في لام الأمر إذا كان قبلها حرف من حروف النسق، كالواو والفاء وثمّ، وكذلك قرأت عامة قراء أهل البصرة، غير أن أبا عمرو بن العلاء كان يكسر اللام من قوله (ثمّ لِيقضوا) خاصةً من أجل أن الوقوف على «ثمّ» دون «ليقضوا» حسن، وغير جائز الوقوف على الواو والفاء، وهذا الذي اعتل به أبو عمرو لقراءته علة حسنة من جهة القياس غير أن أكثر القراء على تسكينها.

وأولى الأقوال بالصواب في ذلك عندي، أنّ التسكين في لام «ليقضوا» والكسر قراءتان مشهورتان، ولغتان سائرتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب، غير أنّ الكسر فيها خاصةً أقيس، لما ذكرنا لأبي عمرو من العلة، لأن من قرأ (وهو عليم بذات الصدور)، فهو بتسكين الهاء مع الواو والفاء، ويحركها في قوله (ثمّ هُو يوم القيامة من المحضرين)، فذلك الواجب عليه أن يُفعل في قوله (ثمّ ليقضوا تفثهم)، فيحرك اللام إلى الكسر مع «ثم» وأن يسكنها في قوله (وليوفوا نذورهم)، وقد ذكر عن أبي عبد الرحمن السلمي والحسن البصري تحريكها مع «ثمّ» والواو، وهي لغة مشهورة، غير أن أكثر القراء مع الواو والفاء على تسكينها، وهي أشهر اللغتين في العرب وأفصحها، فالقراءة بها أعجب إليّ من كسرها اهـ.

قوله «ليوفوا» بتشديد الفاء وبتخفيفها يفيد لزوم التوفية بالنذور، ومن الله المثوبة على ذلك، سواءٌ من أحسن وبالغ «ليوفّوا» أو من أدّى ما وجب عليه بنذره دون زيادة «ليوفُوا».

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]

القراءات: قرأ نافع وهشام وحفص وأبو جعفر «بيتيَ للطائفين» وقرأ الباقون «بيتيْ للطائفين».

التوجيه: قرئ «بيتيْ» بإسكان الياء على الأصل في ياء الإضافة وقرئ بفتحها تخفيفًا لثقل الياء ولعل وجه القراءتين: أنّ قراءة الإسكان تفيد – لما فيها من إلصاقٍ للياء – مزيد اختصاص الكعبة بكونها بيت الله، فالمساجد كلها بيوت الله ولكن لمسجد الكعبة مزيد اختصاص وإضافةٍ إلى الله، فقراءة الإسكان تفيد لزوم المبالغة في تطهير هذا المسجد المقدَّس لمزيد اختصاصه، وقراءة الفتح تفيد أنّ تطهيره إنما هو لكونه بيتًا لله، ففيها إشارة إلى لزوم تطهير كلِّ بيتٍ لله، نعم – مسجد الكعبة له مزيد الاهتمام والاختصاص، ولكن لكل مسجدٍ حقه من التطهير.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]

القراءات: «فتخطفه» قرأ نافع، وأبو جعفر بفتح الخاء والطاء مشددة، وقرأ الباقون بسكون الخاء وفتح الطاء مخففة.

التوجيه: قرئ «فتخطفه» بتخفيف الطاء للدلالة على أصل الفعل، وقرئ بتشديد الطاء للتكثير والمبالغة وللدلالة على عظيم ضياع وهلاك من أشرك بالله، ويصح أن يقال:

القراءتان تدلان على اختلاف وتفاوت ضياع وهلاك مَنْ أشركوا بالله، فمن عنى وتجبر في كفره أعظم ضياعًا ممّن ليس كذلك، وإن كانوا جميعًا في ضياعٍ وهلاكٍ.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤]

القراءات: «منسكًا» معًا قرأ حمزة، والكسائي، وخلف العاشر بكسر السين، والباقون بفتحها.

التوجيه: قال ابن عاشور: قرأ الجمهور «منسكًا» -بفتح السين- وقرأه حمزة، والكسائي وخلف -بكسر السين- وهو على القراءتين اسم مكان للنسك، وهو الذبح. إلا أنّه على قراءة الجمهور جارٍ على القياس لأنّ قياسه الفتح في اسم المكان؛ إذ هو من نسك ينسُك -بضم العين- في المضارع، وأما على قراءة الكسر، فهو سماعي مثل مسجد من سجد يسجُد؛ **قال أبو علي الفارسي:** ويشبه أنّ الكسائي سمعه من العرب.

فائدة: قال القرطبي: والمنسك الذبح وإراقة الدم قاله مجاهد؛ يقال: نسك إذا ذبح ينسُك نسكًا، والذبيحة نسيكة وجمعها نُسُك، ومنه قوله تعالى ﴿أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ والنسك أيضًا الطاعة، **وقال الأزهري** في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾ إنّه يدل على موضع النحر في هذا الموضع أراد مكان نسك ويقال: منسَك ومنسِك لغتان وقرئ بهما، فقرأ الكوفيون إلا عاصمًا بكسر السين، والباقون بفتحها، وقال الفراء: المنسك في كلام العرب الموضع المعتاد في خير أو شر، وقيل مناسك الحج لترداد الناس إليها من الوقوف بعرفة ورمي الجمار والسعي. **وقال ابن عرفة** في قوله ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا﴾، أي مذهبًا من طاعة الله يقال نسك نُسُك قومه إذا سلك مذهبهم وقيل: منسكًا عيدًا قاله الفراء؛ وقيل: حجًا؛ قاله قتادة. والقول الأول أظهر لقوله تعالى ﴿لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّن بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾، أي على ذبح ما رزقهم.

وقال الزمخشري: المنسك بفتح السين هو مصدر بمعنى النسك، وبكسر السين يكون بمعنى الوضع.

قال تعالى: ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا وَلَٰكِن يَنَالُهُ ٱلتَّقْوَىٰ مِنكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]

القراءات: قرأ يعقوب «تنال» بتاء التأنيث فيهما، والباقون بياء التذكير.

التوجيه: قرئ بالتاء نظرًا إلى تأنيث لفظة اللحوم، وقرئ بالياء على التذكير، لأنّ تأنيث اللحوم لفظي وغير حقيقي، وللفصل بين الفعل والفاعل، أو لأنّ المراد «النذر» و«الهدي» وكلاهما مذكر اللفظ.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٣٨]

القراءات: قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب «يدفع» بفتح الياء وإسكان الدال وحذف الألف وفتح الفاء، وقرأ الباقون «يدافع» بضم الياء وفتح الدال وإثبات ألف بعدها وكسر الفاء.

التوجيه: قال الشنقيطي: وقرأ هذا الحرف ابن كثير، وأبو عمرو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ بفتح الياء والفاء بينهما دال ساكنة مضارع دفع المجرد، وعلى هذه القراءة، فالمفعول محذوف، أي: يدفع عن الذين آمنوا الشر والسوء لأنّ الإيمان بالله هو أعظم أسباب دفع المكاره، وقرأه الباقون: (يُدَافِعُ) بضم الياء وفتح الدال بعدها ألف وكسر الفاء مضارع دافع المزيد فيه ألف بين الفاء والعين على وزن فاعل، وفي قراءة الجمهور هذه إشكال معروف، وهو أن المفاعلة تقتضي بحسب الوضع العربي اشتراك فاعلين في المصدر، والله جلَّ وعلا يدفع كل ما شاء من غير أن يكون له مدافع يدفع شيئًا.

والجواب: هو ما عرف من أنّ المفاعلة قد ترد بمعنى المجرد نحو جاوزت المكان بمعنى جزته وعاقبت اللص وسافرت وعافاك الله ونحو ذلك، فإنّ فاعل في جميع ذلك بمعنى المجرد، وعليه فقوله: (يدافع) بمعنى يدفع كما دلت عليه قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، **وقال الزمخشري:** ومن قرأ (يدافع) فمعناه يبالغ في الدفع عنهم كما يبالغ من

يغالب فيه لأن فعل المغالب يجئ أقوى وأبلغ اهـ. منه ولا يبعد عندي أن يكون وجه المفاعلة أنّ الكفار يستعملون كل ما في إمكانهم لإضرارهم بالمؤمنين وإيذائهم، والله جلَّ وعلا يدفع كيدهم عن المؤمنين؛ فكان دفعه جلَّ وعلا لقوةٍ عظيمةٍ أهلُها في طغيان شديد يحاولون إلحاق الضرر بالمؤمنين، وبهذا الاعتبار كان التعبير بالمفاعلة في قوله (يُدَافِعُ)، وإن كان جلَّ وعلا قادرًا على إهلاكهم ودفع شرهم عن عباده المؤمنين.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟﴾ [الحج: ٣٩]

القراءات: «أذن» قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم وأبو جعفر وعاصم ويعقوب وإدريس بخلف عنه بضم الهمزة، وقرأ الباقون بفتح الهمزة وهو الوجه الثاني لإدريس. «يقاتلون» قرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو جعفر بفتح التاء، وقرأ الباقون بكسرها.

التوجيه: قرئ «أَذن» بفتح الهمزة لتعيين الفاعل، للدلالة على أنه لا يجوز قتالٌ للغير إلّا بإذن الله الشرعي، ولو كان المقاتلون كفارًا، وقرئ بضم الهمزة للدلالة على تَعيّن الفاعل وعدم الحاجة إلى ذكره أو للدلالة على رضا الكون بذلك، فالكون يتعبد ويرضى بما يرضى به الله ويأذن فيه، فجعل رضاهم بذلك كالإذن، والله أعلم.

قوله «يقاتلون» قرئ «يقاتلون» بفتح التاء للدلالة على جواز المقاتلة والإذن فيها شرعًا ردًا على قتال الغير، وقرئ «يقاتلون» بكسر التاء للدلالة على أنّ هؤلاء المؤمنين الذين يقاتِلون قد أذن الله لهم شرعًا في القتال لكونهم مظلومين، ففي القراءة الأولى دلالة أنّ المقاتَل إذا لم يكن مظلومًا بقتال غيره له، لم يجز له القتال كالبغاة والخوارج، والقراءة الثانية تدل على أن الإذن في القتال -لمن يقاتل- إنما هو لدفع الظلم، فالجهاد ما شرع إلا لدفع الظلم ورفعه، وأيُّ ظلمٍ فوق حكم الناس بالقوانين الوضعية والشرائع التي تخالف شرع الله!! وأي ظلمٍ فوق صدّ الناس عن دين الله وتشويه صورته!! ولا توجد بلد كافر إلا وتصد عن سبيل الله بنفسها أو بمباركتها لذلك ورضاها به!! وأي ظلم فوق حرمان

أهل الدعوة والحق من الوصول إلى مواطن الكفر والفساد ودعوة الناس فيها وتبليغهم شرع الله العظيم!!

قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ ﴾ [الحج: ٤٠]

القراءات: «دفع» قرأ نافع، وأبو جعفر، ويعقوب «دفاع» بكسر الدال وفتح الفاء وإثبات الألف بعدها، وقرأ الباقون «دفع» بفتح الدال وإسكان الفاء وحذف الألف «لهدمت» قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر، بتخفيف الدال على أنه فعل ثلاثي مجرد، وقرأ الباقون بتشديدها على أنه فعل مضعف العين.

التوجيه: قوله تعالى: «دفع» قرئ «دفع» وذلك يفيد إثبات دفع الله غشم وظلم الكافرين بجهاد عباده المؤمنين لهم، وقراءة «دفاع» تفيد أنّ هذا الدفع الذي قدره الله وشرع الجهاد من أجله، هو دفاعٌ منه سبحانه عن عباده المؤمنين، فإنهم لو تركوا الجهاد لتخطفهم الكفار إلى جانب ما سيقوم به هؤلاء الكفار من هدمهم لدور العبادة وطمسهم لمعالم التوحيد.

قوله تعالى: «لهدمت» قال ابن عاشور: قرئ بتشديد الدال للمبالغة في الهدم، أي: لهدمت هدمًا ناشئًا عن غيظٍ بحيث لا يبقون لها أثرًا.

وقال ابن جرير: قراءة التشديد بمعنى تكرير الهدم مرّة بعد مرة، والتشديد في ذلك أعجب القراءتين إليّ؛ لأنّ ذلك من أفعال أهل الكفر.

قال تعالى: ﴿ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ [الحج: ٤٥]

القراءات: «فكأين» و «كأين» قرأ ابن كثير، وأبو جعفر، بألف بعد الكاف وبعد الألف همزة مكسورة محققة لابن كثير؛ مسهلة لأبي جعفر مع المد والقصر، وقرأ الباقون

بهمزة مفتوحة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة مشددة ووقف أبو عمرو ويعقوب على الياء، والباقون على النون.

«أهلكناها» قرأ أبو عمرو، ويعقوب «أهلكتها» بتاء مضمومة بعد الكاف من غير ألف، وقرأ الباقون: «أهلكناها» بنون مفتوحة بعد الكاف وبعدها ألف.

التوجيه: قوله تعالى «أهلكناها» قرئ بالنون ليفيد عظيم قدرة الله الذي أهلك الظالمين والكفار، فلا يعجزه شيء ولا مخلوق مهما كان قويًا متجبرًا، وقراءة التاء تفيد أنّ الله وحده هو الذي أهلكهم بلا معين ولا مؤيد، فالملائكة أو غيرها من المخلوقات التي أمرت بإهلاك الكفار كالريح والبحر إنما هم منفذون لأمر الله وليسوا بمعينين له سبحانه.

وقوله تعالى «فكأين» و «كأين»

فائدة: قال الشنقيطي: اعلم أن «كأين» فيها لغات عديدة أفصحها «كأيِّن» و«كائن»، «وكأين» بفتح الهمزة والياء المكسورة المشددة أكثر في كلام العرب، وهي قراءة الجمهور، كما بيّنا، و«كائن» بالألف والهمزة المكسورة أكثر في شعر العرب، ولم يقرأ بها من السبعة غير ابن كثير، كما بينّا ومعنى كأين كمعنى كم الخبرية فهي تدلّ على الإخبار بعدد كثير ومميّزها له حالتان: **الأولى-** أن يجر بمن وهي لغة القرآن كقوله ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الطلاق: ٨]، وقوله ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٥]، ونظير ذلك من كلام العرب في جر مميز كأين بمن، قوله:

وكائن بالأباطح من صديق ... يراني لو أصيب هو المصابا

الحالة الثانية- أن ينصب، ومنه قوله:

وكائن لنا فضلًا عليكم ومنّةً ... قديمًا ولا تدرون ما من منعم

وقول الآخر:

اطـرد الـيـأس بـالـرجـاء فكائن ... آلـمًـا حـم يـسـره بـعـد عسر

قال في «الخلاصة»

ككم كـأيـن وكـذا وينتصب ... تمييز ذين أو به صل من تصب

أما الاستفهام بكأين فهو نادر ولم يثبته إلا ابن مالك، وابن قتيبة، وابن عصفور، واستدلّ له ابن مالك بما رُوي عن أُبيّ ابن كعب، أنّه قال لابن مسعود: كأين تقرأ سورة «الأحزاب» آية؟ فقال ثلاثًا وسبعين، اهـ .

واختلف في كأين هل هي بسيطة أو مركبة، وعلى أنها مركبة فهي مركبة من كاف التشبيه، وأي المنونة، قال بعضهم: ولأجل تركيبها جاز الوقف عليها بالنون في قراءة الجمهور، لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، لهذا رسم في المصحف نونًا وقراءة أبي عمرو بالوقف على الياء لأجل اعتبار حكم التنوين في الأصل، وهو حذفه في الوقف. قال مقيّده – عفا الله عنه وغفر له –: الأظهر عندي أنّ كأين بسيطة، وأنها كلمة وضعتها العرب للإخبار بعدد كثير، نحو: كم؛ إذ لا دليل يجب الرجوع إليه على أن أصلها مركبة، ومن الدليل على أنها بسيطة: إثبات نونها في الخط، لأن الأصل في نون التنوين عدم إثباتها في الخط، ودعوى أن التركيب جعلها كالنون الأصلية دعوى مجردة عن الدليل. واختار أبو حيان أنها غير مركبة، واستدلَّ لذلك بتلاعب العرب بها في تعدّد اللغات، فإنّ فيها خمس لغات اثنتان منها قد قدمناهما، وبيَّنا أنهما قراءتان سبعيتان، لأنّ إحداهما قرأ بها ابن كثير، والأخرى قرأ بها الجمهور. واللغة **الثالثة** فيها: كأين بهمزة ساكنة فياء مكسورة، **والرابعة**- كيْئِن بياء ساكنة وهمزة مكسورة، **الخامسة**- كأن بهمزة مفتوحة ونون ساكنة اهـ. ولقد صدق أبو حيان في أنّ التلاعب بلفظ هذه الكلمة إلى هذه اللغات يدلّ على أنّ أصلها بسيطة لا مركبة، والله تعالى أعلم.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُۥ ۚ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧]

القراءات: «تعدون» قرأ ابن كثير، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.

التوجيه: قال القرطبي: قرئ بالياء، واختاره أبو عبيد لقوله «ويستعجلونك» وقرئ بالتاء على الخطاب واختاره أبو عمرو.

قلتُ: ويصح أن يقال: قراءة الياء تفيد الإعراض عن خطابهم لشركهم وكفرهم، وأنّ خطابهم - كما في قراءة التاء - إنما هو خطاب سخطٍ وغضبٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ سَعَوْا فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ الْجَحِيمِ ﴾ [الحج: ٥١]

القراءات: «معاجزين» قرأ ابن كثير، وأبو عمرو «معجزين» بحذف الألف بعد العين وتشديد الجيم، وقرأ الباقون «معاجزين» بإثبات الألف وتخفيف الجيم.

التوجيه: قال الشنقيطي: الظاهر بحسب الوضع العربي في قراءة الجمهور «معاجزين» هو اقتضاء طرفين، لأن الظاهر لا يعدل عنه إلا لدليل يجب الرجوع إليه والمفاعلة تقتضي الطرفين إلّا لدليل يصرف عن ذلك، واقتضاء المفاعلة من الطرفين في الآية من طريقين: الأولى: هي ما قاله ابن عرفة من أنّ معنى «مُعاجِزِينَ» في الآية أنّهم يعاجزون الأنبياء، وأتباعهم، فيحاول كل واحد منهما إعجاز الآخر، فالأنبياء وأتباعهم يحاولون إعجاز الكفار وإخضاعهم لقبول ما جاء عن الله تعالى، والكفار يقاتلون الأنبياء وأتباعهم ويمانعوهم ليصيروهم إلى العجز عن أمر الله، وهذا الوجه ظاهر كما قال تعالى ﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢١٧]،

وعليه فمفعول «مُعَاجِزِينَ» محذوف، أي: معاجزين الأنبياء وأتباعهم، أي: مغالبين لهم ليعجزوهم عن إقامة الحق.

الطريقة الثانية- هي التي ذكرناها آنفا عن الزجاج أنّ معنى «مُعَاجِزِينَ» ظانين أنهم يعجزون ربهم، فلا يقدر على بعثهم بعد الموت، كما قال تعالى ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ ﴾ [التغابن: ٧]، وكما قال تعالى ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [يس: ٧٨].

وأما على قراءة ابن كثير وأبي عمرو: «معجزين» بكسر الجيم المشددة، بلا ألف، فالأظهر أنّ المعنى معجزين، أي: مثبطين من أراد الدخول في الإيمان عن الدخول فيه، وقيل معجزين من اتّبع النبي ﷺ، ومعنى ذلك أنهم ينسبونهم إلى العجز من قولهم عجّزه بالتضعيف إذا نسبه إلى العجز الذي هو ضد الحزم؛ يعنون أنّهم يحسبون المسلمين سفهاء لا عقول لهم حيث ارتكبوا أمرًا غير الحزم والصواب هو اتباع دين الإسلام في زعمهم، كما قال تعالى عن إخوانهم المنافقين ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٣]، وقوله في هذه الآية الكريمة ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا ﴾ [الحج: ٥١].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ ﴾ [الحج: ٥٢]

القراءات: في «أمنية» قرأ أبو جعفر بتخفيف الياء، والباقون بتشديدها.

التوجيه: قرئ بتشديد الياء وتخفيفها، وهما لغتان بمعنىً.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓاْ أَوۡ مَاتُواْ لَيَرۡزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزۡقًا حَسَنًا﴾ [الحج: ٥٨]

القراءات: «قتلوا» قرأ ابن عامر بتشديد التاء للتكثير، والباقون بتخفيفها على الأصل.

التوجيه: قراءة التشديد تفيد التكثير، أي: كثرة المقتولين، كما تفيد الشدة، أي: شدة وفظاعة طريقتِه، ففي ذلك دلالة على تعظيم الثواب؛ إذ الأجر يزيد كلما كان الأمر أشد وأشق، وقراءة التخفيف تفيد وجود الإثابة والإنعام بالفضل من الله أيضًا لمن قتل في سبيل الله دون أن يلقى في ذلك مشقةً زائدةً، فهما متكاملتان.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيُدۡخِلَنَّهُم مُّدۡخَلٗا يَرۡضَوۡنَهُۥ﴾ [الحج: ٥٩]

القراءات: «مدخلًا» قرأ نافع وأبو جعفر بفتح الميم، وقرأ الباقون بضم الميم.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ نافع «مدخلا» بفتح الميم على أنه اسم مكان من دخل المجرد لأن الإدخال يقتضي الدخول، وقرأ الباقون بضم الميم جريًا على فعل «ليدخلنهم» المزيد وهو أيضًا اسم مكان للإدخال.

قلتُ: قراءة الضم تفيد تفخيم منازلهم ودرجاتهم، وذلك مناسب لحركة الضم التي هي أقوى الحركات، فلعلّها في قومٍ أعظم إيمانًا، وقراءة الفتح فيمن هم أقلّ إيمانًا، فحركة الفتح أخف.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]

القراءات: «وأن ما يدعون» قرأ أبو عمرو وحفص وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف العاشر بالياء، وقرأ الباقون بالتاء.

التوجيه: قال ابن عاشور: وقرأ نافع وابن عامر، وأبو عمرو عن عاصم وأبو جعفر «تدعون» بالتاء الفوقية على الالتفات إلى خطاب المشركين لأن الكلام السابق الذي جرت عليهم فيه ضمائر الغيبة مقصود منه إسماعهم، والتعريض باقتراب الانتصار عليهم، وقرأ البقية بالتحتية على طريقة الكلام السابق.

قلتُ: قراءة الياء تفيد الإعراض عن خطاب الكفار لشركهم ودعاءهم غير الله، وتدل على أنّ خطابهم - كما في قراءة التاء - إنّما هو خطاب غضبٍ وسخطٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣]

القراءات: قرأ «تدعون» يعقوب بياء الغيبة على الالتفات وقرأ الباقون بتاء الخطاب.

التوجيه: قراءة الياء تفيد الإعراض عن خطاب الكفار لشركهم وكفرهم، وأنّ خطابهم (كما في قراءة التاء)، إنما هو خطاب غضبٍ وسخطٍ وليس خطاب رضًا ورحمة.